العرب
الأربعاء 2021/03/03
السنة 43 العدد 11988

رسائل العالم الخاطئة لليمنيين

صالح البيضاني
صحافي يمني

يتزايد الشعور لدى القسم الأكبر من اليمنيين بأن مواقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة إزاء قضيتهم يكتنفها التناقض والانحياز وانعدام المنطق السياسي والكيل بمكاييل عديدة.

ولا يبدو الأمر ضربا من المبالغة أو الانحياز لنظرية المؤامرة، فهناك سلسلة طويلة من الشواهد تؤكد أن الإدارة الأميركية الجديدة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في رؤيته التي تفتقر لمنهج العدالة والإنصاف، وتم تجاهل المعايير والقرارات الأممية التي يفترض أنها حدّدت أسباب وخلفيات الأزمة اليمنية وملامح حلها القائمة على إنهاء مظاهر الانقلاب الحوثي وما ترتّب عليه من آثار.

وعزز قرار الإدارة الأميركية الجديدة بشطب الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية من مخاوف اليمنيين وفاقم من شكوكهم وعدم ثقتهم بالمجتمع الدولي، حيث تزامن هذا القرار مع تصعيد حوثي غير مسبوق، سواء من خلال مهاجمة السعودية بالطائرات المفخخة والصواريخ أو شنّ هجوم شرس على محافظة مأرب التي تحتضن ما يقارب الثلاثة مليون نازح من الفارين من جحيم الميليشيات الحوثية وقمعها وأساليب تنكيلها بالمعارضين والمحايدين على حد سواء.

وساق الكثير من اليمنيين على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية العديد من الشواهد التي تؤكد انحياز المجتمع الدولي والأمم المتحدة، في سياق مقارنتهم بين مواقف تلك الدول أثناء معركة الساحل الغربي والاقتراب من تحرير ميناء الحديدة، ومواقفها اليوم حيال الهجوم على مأرب، حيث تعالى صوت المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووضعت الخطوط الحمراء التي أفضت إلى تجميد معركة الحديدة ومنع استكمال تحرير الميناء الاستراتيجي، الذي كان تحريره كفيلا بالضغط على الحوثيين وإنهاء الحرب وتسريع المسار السياسي.

وبينما تتجاهل الدول الغربية الفاعلة في الملف اليمني الكثير من الحقائق المرتبطة بالملف اليمني، بل وتقفز على المنطق السياسي في أحيان كثيرة، تواصل تلك الدول مطالبتها بضرورة وقف الحرب والدخول في مشاورات سياسية، وهي الدعوات التي تبدو نوعا من الرومانسية السياسية الزائدة، والجهل الفادح بخلفيات الصراع وأسباب الحرب وطبيعة تكوين الحوثيين كميليشيات أيديولوجية لا تؤمن بالحلول السياسية ولا تنصاع للضغوط، وتعتبر الحديث عن "السلام" خدعة مشروعة لالتقاط الأنفاس وإعادة تلقيم مدافع الحرب.

لذلك لم يتعامل معظم اليمنيين أو العارفين بحقيقة الصراع في اليمن بجدية وثقة مع التصريحات المثالية للمسؤولين الدوليين والأمميين التي لا تقوم على جهل صارخ بالحقائق فحسب، بقدر ما هي محاولة لفرض الانقلاب ونتائجه كأمر واقع، بهدف تحقيق غايات سياسية تتجاوز حتى الأزمة اليمنية، وربما يؤكد على ذلك تاريخ الفشل الذريع الذي لازم كل المحاولات لإحلال السلام في اليمن خلال السنوات الست الماضية، حيث يستذكر اليمنيون في هذا المجال ثلاث تجارب رئيسية كان المجتمع الدولي والأمم المتحدة حاضران فيها بقوة، وأول تلك التجارب الفاشلة مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة ومبعوثها الأسبق إلى اليمن جمال بنعمر، الذي أشرف على التوقيع على "اتفاق السلم والشراكة" بين الحكومة اليمنية والحوثيين عشية الانقلاب الحوثي في 21 سبتمبر 2014، وهو الاتفاق الذي شرعن للانقلاب، ليتضح لاحقا أن بنعمر كان يسعى فعليا إلى إسداء خدمة مجانية كبرى للحوثيين، الذين أشاد بهم في مقال قبل أيام وهاجم خصومهم بلغة تفتقر للدبلوماسية وتؤكد ما كان يدور في خلد اليمنيين، حول الانحياز الأممي.

أما التجربة الفاشلة الأخرى في الرهان على إحراز سلام مع الحوثيين، فقد تمثلت في مئة يوم من المشاورات التي استضافتها دولة الكويت برعاية الأمم المتحدة في العام 2016، وفشلت في آخر لحظة قبل التوقيع على مخرجاتها، كما أكد المبعوث الأممي السابق إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، أشار فيها إلى تعنّت الحوثيين وتراجعهم عن توقيع الاتفاق في الدقائق الأخيرة، وأنه بات متأكدا من أنهم غير مستعدين للسلام.

أما التجربة الثالثة، والتي مازالت مستمرة حتى يومنا، فهي تجربة المبعوث الأممي الحالي إلى اليمن مارتن غريفيث الذي ارتبط اسمه بالفشل في تنفيذ أي من بنود اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية والحوثيين الذي مضى على توقيعه أكثر من عامين، ولم يتحقق منه على الأرض إلا ما يصب في خدمة الميليشيات الحوثية وفي مقدمة ذلك تقييد قوات المقاومة المشتركة في الساحل الغربي بهدنة من جانب واحد فقط، وتبادل دفعة من الأسرى تم فيها إطلاق العشرات من المقاتلين الحوثيين مقابل العشرات من الناشطين والصحافيين والمدنيين الذين اعتقلهم الحوثي لهذا الغرض.

واليوم وفي ذروة التصعيد الحوثي باتجاه مأرب وإطلاق الصواريخ على المدنيين في المدينة واستهداف الأراضي السعودية، ومنع فرق الصيانة من الوصول إلى ناقلة النفط "صافر" التي تهدد بكارثة بيئية في البحر الأحمر، واستمرار الانتهاكات الحوثية بحق المدنيين، وهي كلّها أمور لا ينكرها المجتمع الدولي، تتصاعد الدعوات إلى المطالبة بإحلال السلام مع الحوثيين باعتباره الطريق الوحيد لمعالجة الأزمة اليمنية، في ظل تجاهل تام للكثير من الحقائق والشواهد على الأرض، ومنها أن الحوثي الذي رفض السلام وهو في أضعف حالاته، لا يمكن أن يقدم أي تنازلات وهو يشعر اليوم بنشوة النصر ويتطلع إلى حصد المكاسب السياسية والعسكرية، جراء التخاذل الدولي والتواطؤ الأممي والارتباك الأميركي، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك في أن هذه المواقف الدولية والأممية مجرد محاولة لتمكين الحوثي، وإجبار اليمنيين أو القسم الأكبر منهم على القبول بحكم جماعة عنصرية سلالية تنظر إليهم كمواطنين من الدرجة العاشرة وتستبيح أموالهم ودماءهم، ليبدو المشهد كأنه مكافأة لهذه الجماعة على ست سنوات من الانتهاكات والتنكيل وتفجير المنازل والاختطافات وتجنيد الأطفال والتعذيب وزرع الألغام وتكميم الأفواه.

وأمام كل هذه التناقضات والرسائل الخاطئة تتصاعد مشاعر اليمنيين السلبية تجاه الجهود التي تبدو في ظاهرها بأنها مسعى لإنهاء معاناتهم، بينما هي في الحقيقة تؤسس لعقود قادمة من الصراعات السياسية والطائفية والجهوية، فلن يقبل اليمنيون في نهاية المطاف حلولا لا تحفظ كرامتهم ولا تجعلهم يشعرون بالمساواة في وطنهم الذي اختطفته ميليشيات أكثر سوءا من تلك التي يزعم العالم المتحضر مناهضته لها.

وفي المحصلة تبدو رسالة العالم لليمنيين: تحولوا إلى ميليشيات حتى نتعامل مع مطالبكم، ونرفع العقوبات عنكم ونكرّس سياساتكم الإقصائية!

العناد لا يصلح سياسة في اليمن

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ثمّة حاجة أكثر من أيّ وقت للتفكير في كيفية وضع حد للتمدّد الحوثي في اليمن من جهة ووقف الاعتداءات التي تستهدف المملكة العربية السعودية انطلاقا من الأراضي اليمنية. الأكيد أن ذلك لا بد أن يترافق مع معالجة الكارثة الإنسانية التي بات اسمها اليمن وهي كارثة على كلّ المستويات بسبب انتشار الفقر والجوع والمرض...

هناك وضع يزداد تدهورا في اليمن. هذا الوضع ناجم عن عوامل عدّة. لعلّ أبرز هذه العوامل السياسة التي تتبعها الإدارة الأميركية الجديدة التي تعتقد أنّ عليها اعتماد مقاربة مختلفة للوضع اليمني من منطلق إنساني بحت. يوجد منطق لمثل هذه السياسة، مثلما أنّ هناك جانبا فيها لا علاقة له بما يدور على أرض الواقع. لا جواب بعد عن سؤال في غاية البساطة. يتعلّق هذا السؤال بالسبب الذي يدعو إدارة جو بايدن إلى إعادة الاعتبار للحوثيين الذين يسمّون أنفسهم "أنصارالله"؟ هل يكفي أن تكون الإدارة الحالية رافضة لكلّ سياسات الإدارة السابقة كي يصبح الحوثيون، على الرغم من كلّ ما يفعلونه في اليمن وفي محيطها المباشر، مجرّد تنظيم سياسي مسالم أشبه بجمعية خيرية؟

يكفي ما فعله الحوثيون بأهل صنعاء، المدينة الجميلة والمسالمة الفاتحة ذراعيها لاستقبال كلّ يمني، وما لا يزالون يفعلونه بهم كي يوسموا بالجماعة الإرهابية. أثبت الحوثيون أنّهم جماعة تسعى إلى القضاء على كل ما له علاقة بأي تطور في المجال البشري والإنساني. لا يمتلكون أيّ مشروع اقتصادي أو ثقافي أو سياسي من أي نوع باستثناء الترويج لثقافة الموت وترسيخ الانقسامات ذات الطابع المذهبي التي كان اليمن بعيدا عنها في الماضي.

يكفي الشعار الذي يرفعونه والذي يسمّونه "الصيحة" كي تكون هناك مقاطعة لهم على كلّ المستويات، يمنيا وخليجيا وعربيا ودوليا. يرفع الحوثيون شعار "الموت لأميركا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام". لنضع جانبا الموت لأميركا والموت لإسرائيل والنصر للإسلام. من حقّ كل شخص في هذا العالم أن يكون لديه موقف من أميركا وإسرائيل. ما ليس مفهوما كيف يمكن لعن ديانة بحدّ ذاتها مثل الديانة اليهودية، خصوصا أن هناك يمنيين من اليهود وكان عدد من هؤلاء يعيشون إلى ما قبل فترة قصيرة في صعدة التي هي معقل الحوثيين وزعيمهم عبدالملك الحوثي.

قبل الحوثيين، لم يتجرّأ سوى النازيين على لعن اليهود. هل الإدارة الأميركية مستعدّة في الوقت الحاضر، علما أنها إدارة ذات طابع كاثوليكي – يهودي، لإعادة الاعتبار للنازية وتاريخها وما ارتكبته في حقّ الإنسانية عموما وفي حق اليهود بوجه خاص؟

من يتفادى اتخاذ موقف واضح من تصرفات الحوثيين لا يستطيع تكوين مقاربة سياسية بناءة في اليمن، علما أن الحوثيين جزء من النسيج اليمني وأن ظلما لحق بمناطقهم في الماضي، خصوصا في مرحلة ما بعد قيام الجمهورية اليمنية في العام 1962 ثم المصالحة اليمنية مطلع سبعينات القرن الماضي. بقيت مناطق الحوثيين، مثل صعدة خارج مشاريع التنمية بشكلها البدائي.

لكنّ مثل هذا الظلم يجب ألا يتحول إلى ظلم يمارسه الحوثيون الذين يسيطرون على صنعاء منذ الواحد والعشرين من أيلول – سبتمبر 2014.

لم يكن ممكنا ممارسة الحوثيين لسياسة هجومية في كلّ الاتجاهات لولا أنّ هناك "شرعية" يمكن الاتكال عليها في أيّ مجال من المجالات باستثناء مجال التواطؤ من تحت الطاولة وأحيانا من فوقها بينها وبينهم. باختصار شديد، لا يمكن مواجهة الحوثيين والمشروع الإيراني الذين يعتبرون رأس حربته في اليمن من دون إعادة تشكيل ما يسمّى "الشرعية" التي على رأسها الرئيس المؤقت عبدربّه منصور هادي القابع في المملكة العربية السعودية. بعض الصراحة ضروري بين حين وآخر. دفع اليمن غاليا ثمن حقد عبدربّه منصور هادي على سلفه علي عبدالله الصالح الذي أصرّ الحوثيون على اغتياله بدم بارد في الرابع من كانون الأوّل – ديسمبر 2017.

من أسوأ ما فعله الرئيس المؤقت الذي تسلّم موقع رئاسة الجمهورية في شباط – فبراير 2012 تفكيكه الجيش اليمني والحرس الجمهوري تحديدا الذي كان على رأسه أحمد علي عبدالله صالح، نجل الرئيس الراحل. حسنا، كان عبدربّه يريد الانتقام من سلفه لأسباب ذات طابع شخصي وعقد نفسيّة ولكن ماذا عن جريمة تفتيت الجيش اليمني والحرس الجمهوري الذي كان قادرا على مواجهة الحوثيين، وهو ما فعله بكفاءة بخوضه ست حروب معهم بين 2004 و2010.

> لا يمكن مواجهة الحوثيين الذين بدأت الإدارة الأميركية تكتشف خطرهم من دون «شرعية» جديدة تفرض أوّل ما تفرض طرح ما إذا كان في الإمكان إعادة بناء الجيش اليمني استنادا إلى ما بقي منه

أخلى أحمد علي عبدالله صالح الساحة اليمنية للرئيس المؤقت بعد 2012. على الرغم من ذلك، كان هناك إصرار على دفع مجلس الأمن إلى فرض عقوبات عليه. هذا ظلم ليس بعده ظلم أساء إلى "الشرعية" قبل أن يسيء إلى أحمد علي عبدالله صالح أو إلى علي عبدالله صالح الذي يمكن أن تكون هناك مآخذ كثيرة، بل مآخذ لا تحصى، عليه.

لكنّ ما لا يمكن تجاهله أن الرجل لم يتوقف في أيّ وقت عن التحذير من الحوثيين وخطرهم ومن الإخوان المسلمين الذين دفعوا في العام 2011 إلى التخلّص منه مستغلّين "الربيع العربي".

يحتاج اليمن إلى مقاربة جديدة لا تقوم فقط على السير في سياسة تتعارض كلّيا مع تلك التي اعتمدتها إدارة ترامب. لا يمكن مواجهة الحوثيين الذين بدأت الإدارة الأميركية تكتشف خطرهم يوما بعد يوم، من دون "شرعية" جديدة. مثل هذه "الشرعية" تفرض أوّل ما تفرض طرح ما إذا كان في الإمكان إعادة بناء الجيش اليمني استنادا إلى ما بقي منه. هذا أولا. لا مفرّ ثانيا من التساؤل هل بقي شيء من التنظيم السياسي (المؤتمر الشعبي العام) الذي بناه علي عبدالله صالح والذي كان يغطي في مرحلة معينة كلّ اليمن. من الصعب الرهان على المؤتمر الشعبي الذي مات مع موت علي عبدالله صالح، لكنّ ليس ما يجب أن يحول دون التساؤل هل لا يزال هناك ما يمكن البناء عليه في اليمن؟

في النهاية، إنّ العناد لا يمكن أن يكون سياسة يمنية. الخروج من العناد يبني سياسة. هذا الخروج يعني الاعتراف بأنّ لا أمل في تسوية سياسية ما في اليمن من دون تطورّ ما، قد يكون عسكريا، يجعل الحوثيين يأخذون حجمهم الحقيقي من جهة ومن دون إعادة تشكيل "الشرعية" التي لم تستطع إلى الآن سوى أن تكون فشلا متنقلا من جهة أخرى...